

Distr.: General
25 April 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*
التعاون الإقليمي

نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، عام ٢٠١١

موجز

واصلت اقتصادات أفريقيا الانتعاش من الأزمة المالية والاقتصادية لمبلغ الناتج الإجمالي ٤,٧ في المائة عام ٢٠١٠، مقارنة بـ ٢,٣ في المائة عام ٢٠٠٩. وشملت عوامل النمو الرئيسية في أفريقيا زيادة أسعار السلع الأساسية والصادرات، والسياسات المالية والنقدية المستدامة المكافحة للتقلبات الاقتصادية، وزيادة الطلب المحلي في كثير من البلدان، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية وتدفقات المعونة، والمزيد من الصادرات المتنوعة، بما فيها المصنوعات، والخدمات التجارية والسياحة. وظل أداء النمو يتباين بشكل كبير فيما بين المناطق دون الإقليمية والبلدان، وبلغ النمو في البلدان المصدرة للنفط ٥,٢ في المائة عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤,٠ في المائة في البلدان المستوردة للنفط. ولئن تزايد كل من العجز المالي وعجز الحساب الجاري على حد سواء في عام ٢٠١٠، فقد ظلت أرصدة الاقتصاد الكلي عامة في حدود المستويات المستدامة وانخفضت معدلات التضخم في معظم البلدان الأفريقية، وبالنسبة للقارة برمتها. ومن المرجح أن تتأثر توقعات النمو بشكل كبير جراء القلاقل الجارية في شمال أفريقيا، ومناطق دون إقليمية أخرى.

* انظر E/2011/1.



ومن ثم فمن المرجح أن ينخفض معدل نمو أفريقيا انخفاضا كبيرا في عام ٢٠١١ يقل عن نسبة ٥,١ في المائة التي كانت متوقعة في مستهل العام. وفي الوقت ذاته، كان النمو خاليا بدرجة كبيرة من إيجاد فرص العمل. ولا يزال التقدم صوب الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية بطيئا، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

أولا - مقدمة

١ - واصلت أفريقيا الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة وعززته وبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩. وزاد أيضا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد في عام ٢٠١٠ بنسبة ٢,٤ في المائة في القارة كلها. وزاد الانتعاش في اقتصادات البلدان المصدرة للنفط بقوة أكبر من زيادته في البلدان المستوردة للنفط. وبالرغم من مخاطر الهبوط لا تزال احتمالات النمو في أفريقيا تتسم بالتفاؤل ومن المتوقع أن يصبح متوسط معدل النمو ٥ في المائة في عام ٢٠١١.

٢ - وتعزز الانتعاش بعدد من العوامل الإيجابية، بما في ذلك انتعاش الطلب على الصادرات وزيادة أسعار السلع الأساسية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل ولا سيما في الصناعات الاستخراجية وزيادة المعونة، وعودة السياحة، والاستثمار في البنية التحتية المرتبط بالسياسات لمكافحة التقلبات الاقتصادية والتي اعتمدها بلدان أفريقية كثيرة، وزيادة الأنشطة في قطاع الخدمات، ولا سيما في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وزيادة طلبات المستهلكين، وإنتاج محاصيل جيدة في بعض البلدان. وتتمثل الصفتان المميزتان للانتعاش الحالي مقارنة بحالات الانتعاش السابقة في سرعته وقوته الجديدة بالملاحظة.

٣ - وبالرغم من وجود اختلافات ملحوظة فيما بين البلدان، انخفضت بصورة عامة معدلات التضخم في عام ٢٠١٠. ووفقا لذلك، كانت السياسة النقدية في معظم البلدان الأفريقية تكيفية أو محايدة. وزاد العجز في الميزانيات بسبب السياسات المالية التوسعية، الأمر الذي حث بعض البلدان على اتباع سياسة مالية متشددة وضبط أوضاعها المالية. وزاد العجز في الحساب الجاري زيادة طفيفة في عام ٢٠١٠ مما يعزى بصورة جزئية إلى نمو الواردات بقوة مدعوما باستثمارات عامة جريئة، وبزيادة الطلب الخاص وبزيادة المستمرة في أسعار الأغذية والطاقة.

٤ - ومع ذلك، لم يؤد الانتعاش الاقتصادي في القارة بعد إلى تخفيض ذي مغزى في البطالة التي لا تزال مرتفعة، ولا سيما بين الشباب والفئات الضعيفة. ولقد أسفر ارتفاع مستوى البطالة وزيادة أسعار الأغذية عن وقوع اضطرابات سياسية واجتماعية في بعض البلدان الأفريقية مثل الجزائر وتونس. وأسفر الافتقار إلى تنويع الاقتصاد على نحو ذي معنى ومواصلة الاعتماد إلى حد كبير على إنتاج السلع الأساسية وتصديرها عن انخفاض محتوى العمالة وضالة النتائج الاجتماعية للنمو في أفريقيا. وهذا الأمر يبرز الحاجة إلى تعزيز التحول

الاقتصادي في أفريقيا كي يتسنى لها أن تحقق نمواً معجلاً ومستداماً وتحقق من ثم أهدافها للتنمية الاجتماعية.

ثانياً - تطورات الاقتصاد العالمي وآثارها في أفريقيا

٥ - وعلى إثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أظهر الاقتصاد العالمي في النصف الأول من عام ٢٠١٠ علامات تدل على الانتعاش. بيد أن هذه العلامات تضاءلت إلى حد ما في النصف الثاني من عام ٢٠١٠. وظلت أوجه التباين في النمو باقية في عام ٢٠١٠، ولا سيما بين البلدان المتقدمة النمو من جهة، والبلدان النامية والبلدان الناشئة، من الجهة الأخرى. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، ظل النمو متباطئاً في الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وبلدان الاتحاد الأوروبي، وأستراليا، واليابان، وأسفر عجز الميزانيات غير المحتمل وضعف المواقف المالية، نتيجة لعمليات إنقاذ المؤسسات المالية، عن أزمة دين سيادي حادة في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠.

٦ - واستجابت بعض البلدان الأوروبية لأزمة الدين السيادي باعتماد تدابير توحيد مالي صارمة، تمثلت بصورة جزئية في تخفيض الإنفاق العام. وأدى التوحيد المالي إلى إلغاء كثير من فرص العمالة في قطاع الخدمة العامة، مما زاد من تفاقم معدل البطالة المرتفع أصلاً، وإبطاء وتيرة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو، والاقتصاد العالمي. وانتعشت بقوة اقتصادات نامية واقتصادات ناشئة، ولا سيما الصين والهند. بيد أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو فيهما أيضاً في عام ٢٠١١.

٧ - وانخفض العجز التجاري في الاقتصادات المتقدمة النمو عن مستوياته في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وتمثلت القوة الدافعة لذلك في انكماش الواردات بدرجة كبيرة عن الصادرات. ويقدر صندوق النقد الدولي أن تظل النسبة الحالية لأرصدة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتقدمة النمو مستقرة بصورة نسبية، بفائض نسبته ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٠ وفائض نسبته ٠,١ في المائة في عام ٢٠١١. وتحجب هذه التطورات بعض الاختلافات فيما بين هذه المجموعة من البلدان.

٨ - وبلغ العجز التجاري في الولايات المتحدة نسبة ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ ولكن من المتوقع أن ينخفض إلى نسبة ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١١. ويدل ذلك بصورة جزئية على ضعف إنفاق الأسر المعيشية. وبسبب عدم اليقين الاقتصادي والميزانيات المتدهورة، تخفض الأسر المعيشية في الولايات المتحدة إنفاقها حالياً وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض العجز التجاري. ويكاد الحساب الجاري لمنطقة اليورو، بأسرها أن يكون متوازناً في عامي ٢٠١٠

و ٢٠١١. مع اختلاف النتائج في المنطقة. فلا تزال ألمانيا تحقق فائضا كبيرا في الحساب الجاري، في حين سجلت اليونان والبرتغال، الدولتان الواقعتان في صلب أزمة الدين السيادي في منطقة اليورو، عجزا بأرقام ثنائية في عام ٢٠١٠.

٩ - وزادت الحالة سوءا في أرصدة الحساب الجاري في البلدان الناشئة والبلدان النامية في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يحدث الشيء نفسه في عام ٢٠١١ مما يعزى بصورة جزئية إلى زيادة نمو الواردات مدعوما بالمنشطات المالية المنفذة في هذه البلدان. ولكن توجد بعض الاستثناءات. فلقد سجلت الصين فائضا في الحساب الجاري بنسبة ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يزيد هذا الفائض إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠١١، بالرغم من أن حجمه سيظل أقل من المستويات ذات الأرقام الثنائية التي سجلت قبل الأزمة الاقتصادية والمالية.

١٠ - وفي أثناء الأزمة المالية العالمية، أسفر انخفاض الطلب من الاقتصادات المتقدمة النمو عن هبوط مؤشر أسعار السلع الأساسية بنسبة ٥٦ في المائة عن أعلى مستوى له في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبدأ انتعاش مؤشرات أسعار السلع الأساسية في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. انتعش المؤشر بنسبة ٥٣ في المائة تقريبا من أقل مستوى له في عام ٢٠٠٩. ويعزى الفضل في ذلك إلى زيادة الطلب من الاقتصادات الناشئة النامية بسرعة والاقتصادات النامية.

١١ - وزادت أسعار معظم السلع الأساسية في عام ٢٠١٠. ولكن تنوعت الاختلافات ودرجة الحساسية في السلع الأساسية إزاء الصدمات الاقتصادية. وكانت أسعار الأغذية هي الأسعار الأكثر استقرارا، في حين شهدت أسعار المعادن أكبر قدر من التقلبات، وتبعتها أسعار الطاقة. وترتبط أسعار النفط إلى حد كبير بأسعار سلع أساسية أخرى. وبسبب زيادة أسعار النفط بصورة مطردة، من المتوقع أن تتمتع البلدان الأفريقية المصدرة للنفط في عام ٢٠١١ بانتعاش اقتصادي راسخ ومطرد.

١٢ - وتترك تطورات الاقتصاد العالمي آثارا هامة في البلدان الأفريقية بصورة عامة، وبطبيعة الحال تختلف التفاصيل المحددة المتعلقة باتجاهات وأحجام هذه الآثار فيما بين البلدان. وأسفرت زيادة الطلب على السلع الأساسية وزيادة أسعارها عن نمو سريع في صادرات أفريقيا ومخرجاتها في عام ٢٠١٠. ولكن من المحتمل أن تحتفظ هياكل الإنتاج والتصدير ذات النطاق الضيق في القارة بمواطن ضعفها التاريخية إزاء الصدمات الخارجية.

١٣ - وأسفرت الزيادة الاسمية في أسعار السلع الأساسية عن تحسن معدلات التبادل التجاري فضلا عن تحسن الأرصدة الخارجية في عام ٢٠١٠ في كثير من البلدان الأفريقية

المصدرة للسلع الأساسية. ومن المتوقع أن يواصل معظم مصدري النفط في القارة تحقيق فائض في الحساب الجاري في عام ٢٠١١. وعلى سبيل المقارنة، سوف تزداد حالة أرصدة الحسابات الجارية سوءا في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط وسوف تشكل أيضا أسعار الحبوب الآخذة في الزيادة تحديات حسيمة للجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع ولا سيما في البلدان الأفريقية المنخفضة الدخل التي تعتمد إلى حد كبير على واردات الأغذية.

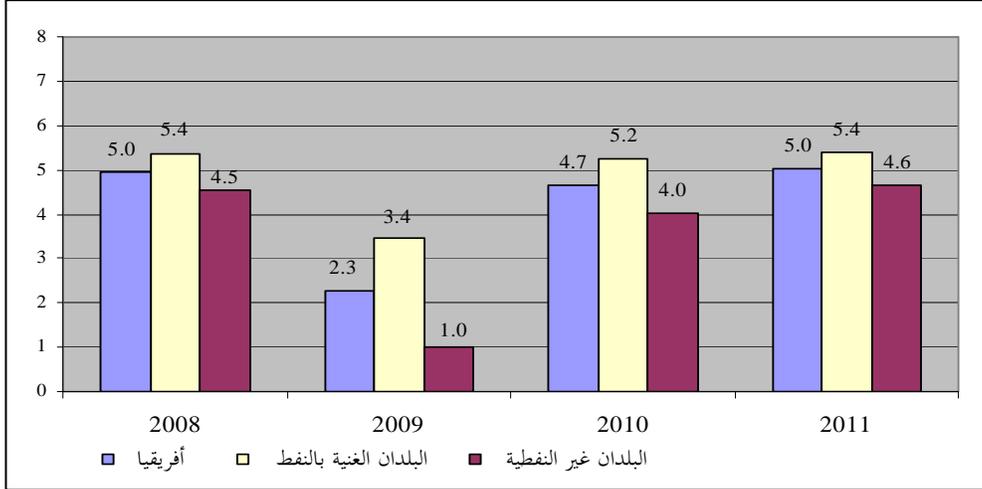
١٤ - لم تقبض تدفقات التحويلات إلى أفريقيا بقدر ما كان متوقعا لها بيد أن نموها المتوقع بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ أقل بكثير من معدلات نموها قبل الأزمة. وبالمثل، ربما تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا نظرا لصعوبة الظروف الاقتصادية في بعض البلدان المانحة، الأمر الذي سوف تترتب عليه نتائج سلبية هامة فيما يتصل بإنفاق الحكومات في بلدان أفريقية كثيرة في عام ٢٠١١ وما بعده.

ثالثا - الأداء الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٠

١٥ - انتعش النشاط الاقتصادي عبر أفريقيا في عام ٢٠١٠. وفي حين استعادت معظم الاقتصادات قدرا من الدينامية التي فقدتها في عام ٢٠٠٩، تباينت سرعة الانتعاش عبر البلدان والمناطق دون الإقليمية. وارتفعت البلدان المصدرة للنفط (٤,٥ في المائة) بقوة أكبر من البلدان المستوردة للنفط (٩,٣ في المائة) مما أسفر عن تكريس الاتجاه الذي ساد في العقد الماضي (انظر الشكل ١). وثمة خاصية هامة للنمو في البلدان المصدرة للنفط تتمثل في بروز أهمية القطاع غير النفطي، بزيادة مستدامة في حصته في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القليلة الماضية. وتنم قوة القطاع غير النفطي عن الجهود المبذولة حاليا في البلدان المصدرة للنفط والرامية إلى تنويع اقتصاداتها. وفي الحقيقة، تم تسجيل نمو سريع في القطاع غير النفطي وغير المعدني في البلدان المنتجة للنفط والبلدان غير المنتجة للنفط، على حد سواء، وإذا استمر الحال على هذا المنوال، فمن المنتظر أن تصبح أفريقيا القارة الأسرع نموا في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

الشكل الأول
النمو في أفريقيا، البلدان المصدرة للنفط مقابل البلدان المستوردة للنفط،
٢٠٠٨-٢٠١٠

(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١٦ - ويرتبط انتعاش أفريقيا أيضا بزيادة ملحوظة في تدفقات رأس المال الخاص. ولقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر، نتيجة للاهتمام المتزايد بقطاع المعادن، إضافة إلى الاستثمار الأجنبي في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ٢٠١٠). وظلت التحويلات تشكل ثاني أهم مصدر لتدفقات رأس المال إلى أفريقيا بعد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت زهاء نسبة ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في عام ٢٠١٠. وزادت تدفقات المعونة إلى أفريقيا بنسبة ٤ في المائة في عام ٢٠١٠ بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها بلدان مانحة كثيرة ومع ذلك ظلت بعض البلدان الأفريقية تستفيد من تخفيف عبء الدين.

١٧ - وواصلت بلدان أفريقية كثيرة اتباع سياسات مالية ونقدية توسعية في عام ٢٠١٠ وحققت أرصدة ثابتة ومستدامة داخلية وخارجية. وهذا دليل على استمرار الإدارة الاقتصادية الجيدة في القارة. وكان تحسن إدارة الاقتصاد الكلي - بما في ذلك إدارة سعر الصرف ومخصصات الميزانية - من بين العوامل التي ساعدت بلدان أفريقية كثيرة، بما في ذلك

بعض البلدان التي تتوفر لها موارد طبيعية محدودة نسبياً، في تحقيق نمو بمعدلات عالية والمحافظة عليه مع تنويع المنتجات والصادرات بصورة ملحوظة خلال العقد الماضي.

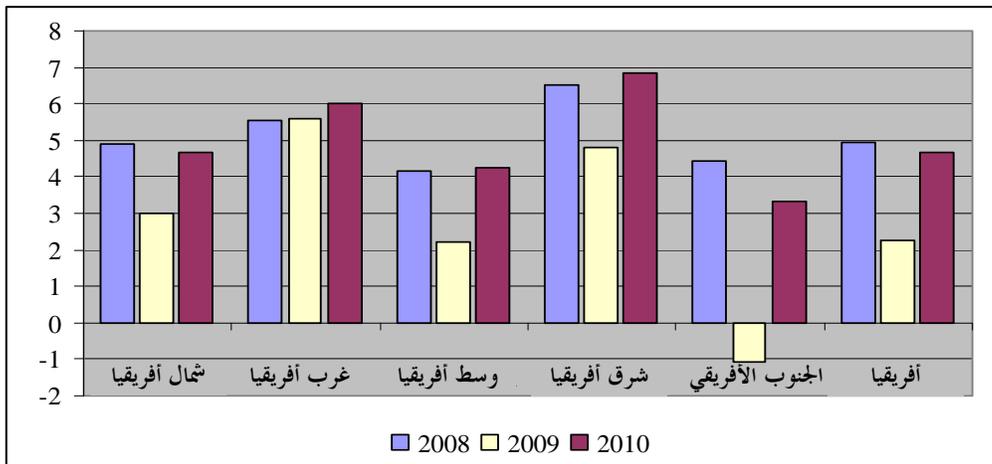
١٨ - وإجمالاً، شمل تنويع الصادرات المنتجات التقليدية والمنتجات غير التقليدية، على حد سواء، من قبيل الزهور والمصنوعات، والخدمات التجارية والسياحة. وكانت أفريقيا المنطقة الوحيدة في العالم التي حققت معدل نمو في مجال السياحة بنسبة تسعة في المائة في عام ٢٠١٠ ومرد ذلك بصورة جزئية إلى الزخم الذي نجم عن الترويج في سائر أنحاء العالم لبطولة كأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم عام ٢٠١٠ في جنوب أفريقيا، والانتعاش الاقتصادي في البلدان المرسله للسياح. ومن المنتظر أن تكون توقعات نمو السياحة في عام ٢٠١١ إيجابية.

١٩ - وإضافة إلى الاختلافات بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط، تخفي أرقام نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي لأفريقيا اختلافات هامة فيما بين المناطق والبلدان. ومن بين مناطق أفريقيا الخمس، كان أفضل أداء في عام ٢٠١٠ في منطقة شرق أفريقيا (٦,٨ في المائة) ومنطقة غرب أفريقيا (٦ في المائة) وتبعتهما منطقة شمال أفريقيا (٤,٧ في المائة)، المنطقة دون الإقليمية الرئيسية المنتجة للنفط، ومنطقة وسط أفريقيا (٤,٣ في المائة) ومنطقة الجنوب الأفريقي (٣,٣ في المائة) (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

أداء النمو على الصعيد دون الإقليمي ٢٠٠٨-٢٠١٠

(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استناداً إلى قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

غرب أفريقيا

٢٠ - تحسن الأداء الاقتصادي في معظم بلدان غرب أفريقيا في عام ٢٠١٠ وتضمنت عوامل النمو الهامة ارتفاع أسعار النفط وإيراداته إضافة إلى زيادة النشاط غير النفطي في (نيجيريا)، وزيادة النشاط في قطاعات التشييد والخدمات في (غانا)، وقوة أداء قطاعي الزراعة والتعدين في (سيراليون) وزيادة عائدات صادرات المطاط في (ليبيريا). وسجلت غينيا والنيجر معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي ومن المنتظر أن تسجلا معدلات إيجابية في عام ٢٠١٠.

٢١ - ولكن تبين أن نموها كان ضعيفا بالنظر إلى استمرار الاضطرابات السياسية وعدم الأمن مما أدى إلى الحد من فرص تحقيق انتعاش اقتصادي ذي أهمية. وفي عام ٢٠١٠ تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية، كوت ديفوار، مما يعزى بصورة جزئية إلى حالات العجز في الطاقة وحالة الغموض السياسي التي سادت في البلد قبل الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وبعدها. ومن المحتمل أيضا أن يقوض النزاع بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية وانعكاساتها في مجالي السياسة والأمن أداء النمو في البلد في عام ٢٠١١.

شرق أفريقيا

٢٢ - واصلت منطقة شرق أفريقيا نموها القوي بنفس مستوى عام ٢٠٠٩ بفضل أداء النمو المتميز في بلدان مثل إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. وسجلت هذه البلدان زيادة ملحوظة في قطاع الخدمات الصناعية وخاصة في قطاع الاتصالات الفرعي والتشييد. وشملت العوامل الإضافية الداعمة للنمو في البلدان الأسرع نموا في المنطقة دون الإقليمية زيادة الإنتاج الزراعي (إثيوبيا) ومخرجات التعدين الآخذة في الزيادة (جمهورية تنزانيا المتحدة)، واستمرار الاستثمارات القوية في تطوير البنية التحتية التي يمولها المانحون (إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة). واكتسب أيضا انتعاش النمو في أماكن أخرى من المنطقة دون الإقليمية زخما في عام ٢٠١٠ على غرار ما حدث في موريشيوس وكينيا. وواصل المأزق السياسي المستمر في مدغشقر تأثيره السلبي في النشاط الاقتصادي، مما أسفر عن هبوط ناتجها المحلي الإجمالي للسنة الثانية على التوالي.

شمال أفريقيا

٢٣ - انتعشت بقوة معظم بلدان منطقة شمال أفريقيا في عام ٢٠١٠. وانتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي بصورة ملحوظة في الجماهيرية العربية الليبية وموريتانيا، بفضل زيادة إنفاق

حكومتيهما والنشاط القوي في قطاعات من قبيل الزراعة والتشييد والتعدين في البلد الأخير. واحتفظ الاقتصاد المصري بزخم نموه الذي اكتسبه في السنوات الأخيرة، بفضل استمرار آثار الطلب الإيجابي الممتد المترتبة على السياسة المالية التوسعية. وبالمثل، تسارع النمو الاقتصادي في السودان، مما يدل بصورة جزئية على النمو القوي في قطاع الخدمات. وانتعش أيضا نمو الناتج المحلي الإجمالي في تونس بزيادة المخرجات الصناعية والاستثمارات، بالرغم من أن انتعاشها كان محدودا بسبب الانتعاش المتواضع في بلدان الاتحاد الأوروبي شركائها التجاريين الرئيسيين. وتضاءل النمو الاقتصادي في المغرب، بالرغم من أنه لا يزال قويا بصورة نسبية، بسبب هبوط الإنتاج الزراعي بعد إنتاج محصول وافر في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الجنوب الأفريقي

٢٤ - إجمالا، تمتعت منطقة الجنوب الأفريقي بنمو قوي خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٠، بفضل عائدات بطولة كأس العالم التي نظمها الاتحاد الدولي لرابطة كرة القدم في (جنوب أفريقيا)، وقوة الصادرات وزيادة الأنشطة في قطاعي التعدين والصناعة التحويلية. بيد أن زخم النمو فقد بعض القوة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠، بسبب ازدياد ضعف الاستهلاك الخاص. وفي عام ٢٠١٠ احتفظت زامبيا وملاوي وموزامبيق بمعدلات نمو بلغت زهاء نسبة ٦ في المائة أو أكثر بسبب زيادة مخرجات التعدين في البلدان الثلاثة كلها ووفرة المحاصيل في زامبيا وموزامبيق وشهد النشاط الاقتصادي انتعاشا تاما في بوتسوانا وناميبيا، حيث زادت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عن مستوياتها قبل الأزمة، أو وصلت إلى تلك المستويات ذاتها ويرجع الفضل في ذلك بصورة رئيسية إلى الطلب العالمي على المعادن. وحافظت زيمبابوي أيضا على زخم انتعاشها. واستفاد النمو في زيمبابوي بعدد من العوامل بما في ذلك وجود بيئة محسنة للاقتصاد الكلي، وزيادة القدرة الصناعية ومخرجات التصنيع والسياحة.

وسط أفريقيا

٢٥ - في المتوسط كانت معدلات النمو متواضعة، في منطقة وسط أفريقيا حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت نسبته ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ وحققت جميع بلدان المنطقة، باستثناء الكونغو زيادة بأقل من نسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١٠، مما يعزى بصورة رئيسية إلى الافتقار إلى تنويع الصادرات، واستمرار الحالة السياسية والأمنية الهشة في جمهورية أفريقيا الوسطى وهبوط إنتاج النفط في غينيا الاستوائية، وغابون، والكاميرون، بالرغم من استمرار التوسع بقوة في قطاعها غير النفطية

وزيادة نشاط التعدين. وانخفضت مخرجات النفط في هذه البلدان بسبب هبوط قدرة الإنتاج في بعض حقول النفط الموجودة حاليا.

انتعاش أفريقيا خلا بدرجة كبيرة من إيجاد فرص العمل

٢٦ - تبين الأدلة غير المؤكدة والبيانات المستكملة الشحيحة بشأن البطالة أن نمو الوظائف وإيجادها في القارة في عام ٢٠١٠ كان مُخيبا للآمال بصورة عامة، ولا سيما في ضوء انتعاش نمو المخرجات بقوة. وقد أدى هذا إلى استمرار السمة الأساسية التي اتسمت بها فترة النمو الأخيرة في مختلف أرجاء أفريقيا. وإضافة إلى نوعية التعليم، ساهم الهيكل الاقتصادي في البلدان الأفريقية الذي يستند إلى قاعدة ضعيفة في زيادة مستويات البطالة.

٢٧ - ولا يزال إيجاد فرص العمل محدودا في البلدان التي كانت قطاعها الاستخراجية الكثيفة رأس المال بمثابة القوة المحركة لانتعاشها الاقتصادي مع وجود عدد قليل من الصلات الإيجابية والسلبية مع بقية الاقتصاد. ونجم عن ضيق قاعدة النمو وسرعة نمو السكان وأوجه القصور في أسواق العمل استمرار هبوط معدلات النمو في أفريقيا عن معدل النمو المطلوب لإيجاد فرص العمل الملائمة وتخفيف حدة الفقر.

٢٨ - ولا تزال فرص إيجاد الوظائف محدودة أيضا في بعض البلدان بسبب الانتعاش المتواضع إلى حد ما، مع انخفاض سرعة النمو الاقتصادي إلى مستوى أقل مما هو مطلوب لإحداث أثر مهم فيما يتصل بالبطالة. وتُعد جنوب أفريقيا مثالا على ذلك، فقد فقدت آلاف الوظائف عندما هبط اقتصادها إلى حالة من الركود في عام ٢٠٠٩، ولم ينتعش في عام ٢٠١٠ بسبب تواضع وتيرة نموه.

٢٩ - بيد أن معدل البطالة قد هبط بالفعل في عدد قليل من البلدان الأفريقية مثل مصر وموريشيوس، بالرغم من كونه هبوطا معتدلا بسبب انتعاش النمو بقوة محدودة وطبيعة القطاعات الداعمة له. وما برحت البطالة بين الشباب في أفريقيا عند معدلها المرتفع الذي بلغته في العقد الأخير وهو زهاء ١٨ في المائة ولا يزال الشبان يواجهون عقبات عسيرة فيما يتصل بالحصول على عمالة لائقة. وهذه الحالة الخطيرة بصفة خاصة المتمثلة في البطالة بين الشباب تسبب مصدرا للقلق. وتدل موجة عدم الاستقرار السياسي التي حدثت أخيرا في شمال أفريقيا على مدى حدة هذه الحالة.

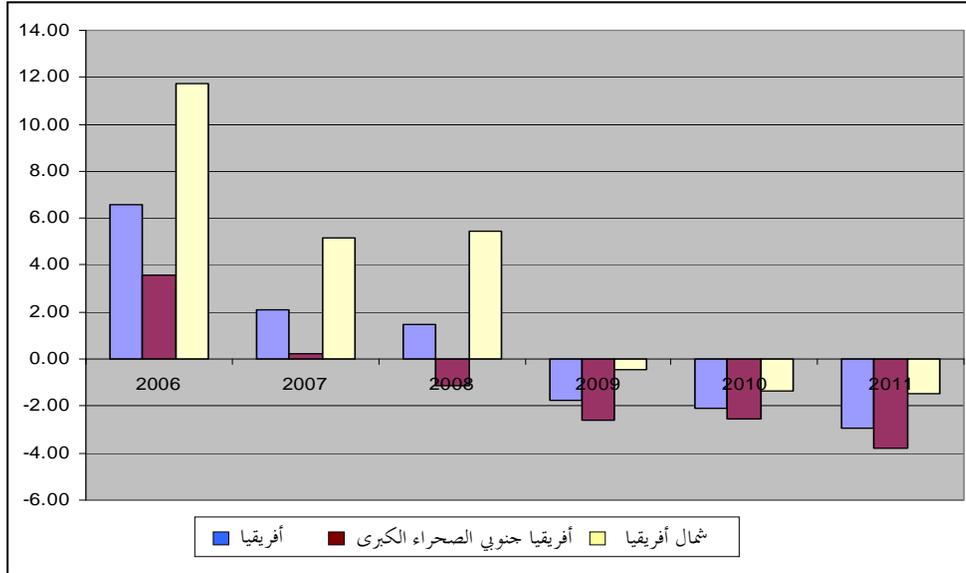
رابعاً - الاختلالات في الاقتصاد الكلي ناجمة إلى حد كبير عن صدمات السلع الأساسية

تدهور طفيف في العجز في الحساب الجاري

٣٠ - وبصورة عامة زاد العجز في الحساب الجاري بدرجة طفيفة في أفريقيا في عام ٢٠١٠، من نسبة ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠١٠ (الشكل الثالث). وزاد العجز في الحساب الجاري بدرجة متواضعة في البلدان المستوردة للنفط مما يعزى بصورة جزئية إلى نمو وارداتها بقوة مدعوماً ببرامج استثمار جريئة بقيادة الحكومة، وبزيادة الطلب الخاص، وبأسعار النفط والطاقة الآخذة في الزيادة. وبفضل ترسيخ الانتعاش لدى شركاء التجارة الرئيسيين، انتعشت إيرادات التصدير في هذه المجموعة من البلدان ولكن ببطء أكثر من خطى انتعاش الواردات. وإجمالاً، سجلت البلدان المستوردة للنفط والخارجة من الصراع (بورووندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا) والبلدان المنتمة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي أكبر عجز في الحساب الجاري.

٣١ - وتشمل العوامل الرئيسية لهذه الحالة زيادة الواردات من السلع الرأس مالية والأغذية مقترنة بضعف القدرة التصديرية في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراعات، والعجز الكبير والتخفيضات الحادة في التحويلات في بلدان الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي وانخفاض المدفوعات من هذا الاتحاد الجمركي. ويحجب متوسط البلدان المستوردة للنفط العجز الآخذ في الانكماش في الحساب الجاري في بعض البلدان المنتجة للمعادن مثل بوركينافاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة ومالي. واستفادت هذه البلدان من معدلات التبادل التجاري المحسنة ويرجع الفضل في ذلك بصورة جزئية إلى ارتفاع أسعار الذهب، الذي يمثل أحد صادراتها الرئيسية.

الشكل الثالث
اتجاهات الحسابات الجارية ٢٠٠٨-٢٠١٠



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق النقد الدولي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٣٢ - فضلا عن البلدان المنتجة للذهب، كانت البلدان التي شهدت تحسنا في أرصدة حساباتها الجارية في أغلب الأحيان هي البلدان المصدرة للنفط. ولقد تحسن الموقف الخارجي لهذه المجموعة من البلدان في عام ٢٠١٠ بفضل زيادة الطلب على النفط وزيادة أسعاره. وإضافة إلى ذلك ساعدت أيضا زيادة إيرادات التصدير، والتدفقات الداخلية المتزايدة من التحويلات الجارية المرتبطة بمدفوعات صندوق النقد الدولي في تحقيق فائض في أرصدة الحساب الجاري في عام ٢٠١٠ في بعض البلدان.

٣٣ - وأسفر انتعاش التدفقات الداخلية الخاصة ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الاقتصادات الأفريقية الأكثر تقدما، والمستمد بصورة جزئية من فوارق الفوائد والنمو بين هذه البلدان والبلدان المتقدمة النمو، عن ارتفاع السعر الإسمي للعملة بمقادير مختلفة. وأدى هذا الارتفاع مشفوعا بمعدلات تضخم عالية بالمقارنة مع معدلات شركائها التجاريين إلى ارتفاع طفيف في معدلات سعر الصرف الحقيقية في بلدان مثل مصر وجنوب أفريقيا ونيجيريا في عام ٢٠١٠.

كبح جماح التضخم عموماً في أرجاء القارة

٣٤ - انخفض التضخم في أفريقيا من نسبة ٨,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى نسبة ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن ينخفض كذلك إلى نسبة ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١١. ويدل هذا الاتجاه على زيادة إمدادات المنتجات الزراعية في بعض البلدان، وقوة بعض العملات، والقدرات المتزايدة، والضغوط التنافسية في أرجاء القارة. وانخفضت أسعار السلع الاستهلاكية في بلدان كثيرة يوجد معظمها في شرق أفريقيا وجنوبها (على سبيل المثال أوغندا وزامبيا)، ومرد ذلك بصورة جزئية إلى اعتدال أسعار الأغذية بدرجة كبيرة قبل الربع الأخير من عام ٢٠١٠. وساهمت الأحوال المناخية الجيدة في هذه البلدان في إنتاج محاصيل جيدة وزيادة إمدادات الأغذية.

٣٥ - وانخفض التضخم أيضاً في بلدان مثل غانا، حيث أدى استقرار العملة المحلية، السيدي الغاني، إلى انحسار الضغوط التضخمية المرتبطة بزيادة النفقات الحكومية وزيادة الأجور. وفي أماكن أخرى، أسفر التنافس الشديد في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية عن تخفيض كبير في أسعار الخدمات في بلدان مثل غابون، في حين تسببت القدرات الزائدة في القطاعات المنتجة في الحيلولة دون زيادة أسعار السلع الاستهلاكية في جنوب أفريقيا.

٣٦ - وفي حين خفت الضغوط التضخمية في غالبية البلدان الأفريقية، لوحظت اتجاهات تصاعدية في الأسعار في عدد قليل من البلدان بما في ذلك سيراليون وموزامبيق. وبصورة عامة، تنوعت الاتجاهات التضخمية في عام ٢٠١٠ بدرجة كبيرة في ما بين البلدان بسبب عوامل مختلفة ومحددة لبلدان معينة في بعض الأوقات. وتشمل هذه العوامل، حملة أمور منها، زيادة الطلب المحلي في الكونغو والجمهورية العربية الليبية ونيجيريا، على سبيل المثال، وقوة الإنفاق العام في الجزائر، والآثار المتباطئة المترتبة على تخفيض قيمة العملة في أواخر عام ٢٠٠٩ وفرض ضرائب على السلع والخدمات في سيراليون، وانخفاض سعر الصرف في السودان وموزامبيق.

٣٧ - وظلت أسعار الأغذية مستقرة في أفريقيا بل إنها انخفضت في بعض الحالات قبل الربع الأخير من عام ٢٠١٠. ويتناقض هذا مع الحالة التي سادت في السوق الدولية حيث شهدت أسعار الأغذية، ولا سيما أسعار القمح والأرز زيادة عامة بسبب زيادة الطلب وصددمات العرض. وتسببت الفيضانات في أستراليا وتايلند وفيت نام في تأخير وتخفيض محاصيلها كما ونوعاً. وأسفرت زيادة المنتجات الزراعية عن استمرار استقرار الأسعار في معظم البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى. وتعد منطقة شمال أفريقيا المنطقة الوحيدة التي شهدت زيادة كبيرة في الأسعار بسبب اعتمادها على واردات القمح.

سياسة نقدية تيسيرية أو محايدة في معظم الاقتصادات

٣٨ - ونظرا لكبح جماح التضخم وضرورة حفز الطلب المحلي والعناية بالانتعاش ظل موقف السياسة النقدية تيسيريا أو محايدا، في غالبية البلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، وفرت التوقعات بحدوث تضخم معتدل مجالا كافيا للمصرف الاحتياطي في جنوب أفريقيا بحيث تسنى له أن يواصل سياسة تخفيف القيود النقدية بهدف دعم الانتعاش.

٣٩ - وفي المقابل، لوحظت سياسات نقدية متشددة في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا، واتبعت المصرفان المركزيان في إثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات لتقييد نمو المعروض النقدي كوسيلة لإحكام القبضة على التضخم. وبغية الحد من الضغوط التضخمية كنتيجة لقوة أداء القطاع العقاري وزيادة إنفاق الحكومة، زاد المصرف المركزي في نيجيريا معدلات سياسته الرئيسية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ واستهل عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على السيولة.

٤٠ - ويتمثل أحد التحديات التي واجهت السياسة النقدية، ولا سيما في بعض البلدان التي اتبعت مواقف لسياسة نقدية توسعية أو محايدة، في ضعف أثر تخفيض معدلات الفائدة في قطاع العقارات. وبالرغم من انخفاض معدلات الفائدة بصورة نسبية في كثير من البلدان، لا يزال الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص راكدا، لأن المصارف التجارية اتخذت مواقف متسمة بالحذر في ظل حالة عدم اليقين في أوضاع الاقتصاد العالمي.

مساهمة التيسير المستمر للسياسة المالية في تدهور الأرصد المالية

٤١ - تدهور الرصيد المالي عامة بدرجة طفيفة في أفريقيا في عام ٢٠١٠، من عجز بنسبة ٥,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ إلى عجز بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٠، مما يعزى بصورة رئيسية إلى الزيادة المستمرة في الإنفاق العام. واستمر الإنفاق المالي قويا في غالبية البلدان، لأن الحكومات حافظت على النفقات ذات الصلة بالحوافز للتخفيف من الآثار الآجلة المتعلقة بالاقتصاد العالمي والأزمة المالية، ولدعم الانتعاش القائم. وإضافة إلى ذلك، يدل الإنفاق الحكومي القوي نسبيا على وجود أنظمة أجور جديدة ومكلفة في القطاع العام فضلا عن عمليات الضخ المالية الناجمة عن تكاليف العمليات الانتخابية، حيث أجريت حوالي عشر عمليات انتخابية في عام ٢٠١٠.

٤٢ - وكان استمرار الموقف المالي المتحرر دليلا أيضا على الجهود المبذولة حاليا والمكرسة لسد الثغرات في البنية التحتية، بوصفها الركيزة الأساسية لخطط التنمية على الأجل المتوسط التي صاغها ونفذها عدد من البلدان. وترسخت هذه الجهود في ظل توافق الآراء المتزايد

بشأن أهمية دور الدولة في توجيه الاقتصادات الأفريقية لكي تمضي على دروب التنمية المستدامة، ولا سيما مساهمة الدولة في بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية.

٤٣ - وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي وتزايد معدلات النمو، في عام ٢٠١٠ واجهت معظم البلدان أوجه نقص في الإيرادات بأحجام متباينة، نظرا لاستمرار الإنفاق العام بمعدلات عالية بصورة نسبية. وكانت البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، ولا سيما جنوب أفريقيا من البلدان التي عانت من أشد أوجه النقص في الإيرادات بسبب الهبوط الحاد في إيرادات الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي.

٤٤ - وبالمثل، كانت الأرصد المالية المتدنية والشواغل بشأن الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الديون من الأسباب التي أدت إلى تغيير هدف السياسة المالية في بعض البلدان من إدارة الطلب في الأجل القصير إلى الاستدامة المالية في الأجل المتوسط. وقلص السودان وموريشيوس زيادة العجز المالي فيهما من خلال الجمع بين زيادة إيرادات الحكومة، التي تحققت عن طريق تعزيز قدراتها لإدارة الجمارك والضرائب، وتخفيض الإنفاق التقديري. وتزمع جنوب أفريقيا، في إطار ميزانيتها للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، التي تم الإعلان عنها في شباط/فبراير ٢٠١٠، تنفيذ برنامج التوحيد المالي الذي يهدف إلى تحقيق نمو حقيقي في الإنفاق المالي من نسبة ٢ إلى ٣ في المائة في السنة.

خامسا - اتجاهات التنمية الاجتماعية في أفريقيا في عام ٢٠١٠

٤٥ - لم يؤد الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدام في أفريقيا بعد إلى إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية الاجتماعية، بما في ذلك على صعيد الكثير من المؤشرات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية. وهذا لا يعني القول بأن أفريقيا لم تحقق أي تقدم. وفي الحقيقة، أحرزت معظم البلدان الأفريقية تقدما إيجابيا بدرجات متفاوتة نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وحدث انخفاض ملحوظ في نقص التغذية وزاد القيد بالمدارس الابتدائية وتحسنت بعض المؤشرات الصحية. بيد أن معدلات الفقر، والوفيات النفاسية والبطالة لا تزال مرتفعة للغاية.

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية في أفريقيا لا يبعث على الارتياح

٤٦ - لا يزال التقدم الشامل المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متفاوتا في معظم البلدان الأفريقية في عام ٢٠١٠ ومعرضا لتحديات جسام. وتتمثل أبرز أوجه التخلف في التنمية الاجتماعية في أفريقيا في بطء التقدم نحو تخفيف حدة الفقر المدقع. ولا يزال مستوى الفقر مرتفعا بصورة مزمنة ولم يسفر النمو الاقتصادي الإيجابي عن إيجاد فرص لوظائف بقدر مهم، وزيادة الدخل لأفقر فئات السكان. وزادت نسبة السكان العاملين الذين يعيشون بأقل

من ١,٢٥ دولار في اليوم من ٥٨ في المائة إلى ٦٤ في المائة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٤٧ - وإضافة إلى ذلك، أسفرت الأزمة المالية العالمية عن هبوط إنتاجية العامل. وتعرض نسبة ٦٣,٥ في المائة من السكان العاملين في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى لخطر الهبوط إلى ما دون خط الفقر المدقع في عام ٢٠١١. ولن يكون بمستطاع أفريقيا أن تحقق تقدما هاما نحو تخفيف حدة الفقر المدقع إلا إذا تمكنت البلدان الأفريقية من ترجمة النمو الاقتصادي القوي نسبيا، على صعيد كل من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلى فرص لإيجاد العمالة وتحقيق مزايا لأفقر القطاعات في المجتمع.

٤٨ - وفيما يتعلق بالقضاء على الجوع الشديد، سجلت بلدان أفريقية كثيرة هبوطا في معدلات سوء التغذية خلال السنة الماضية. وزادت نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن الحد الأدنى من ٣٠ إلى ٢٤ في المائة في أفريقيا، باستثناء شمال أفريقيا حيث بلغت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية أقل من خمسة في المائة. بيد أن هذا الاتجاه الإيجابي لا يزال عرضة للخطر المتمثل في أسعار الأغذية الدولية الآخذة في الزيادة.

٤٩ - وأحرز تقدم هام في مختلف أرجاء القارة فيما يتعلق بالتعليم، وزاد معدل القيد بالمدارس الابتدائية بنسبة ١٨ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٩. وثمة حالة جديدة بالملاحظة، تتمثل في إلغاء رسوم المدارس الابتدائية في بوروندي مما أسفر عن زيادة القيد بالمدارس الابتدائية منذ عام ١٩٩٩ إلى ثلاثة أضعاف، وبلغت نسبته ٩٩ في المائة في عام ٢٠٠٩.

٥٠ - بيد أن بلدانا أفريقية كثيرة تواجه التحدي فيما يتعلق بتحسين نوعية التعليم. وتعد معدلات إتمام التعليم بالمدارس الابتدائية ونسبة عدد التلاميذ إلى المدرسين، وهي مؤشرات دالة على جودة التعليم، غير كافية. وبالرغم من إنجاز بعض التقدم، تبلغ معدلات إتمام التعليم بالمدارس الابتدائية زهاء ٦٠ في المائة في معظم البلدان ولا يزال حجم الفصول الدراسية كبيرا جدا. وبعد التركيز غير المتناسب على التعليم الابتدائي بالمقارنة مع المهارات التي تكتسب في التعليم العالي والتي تحتاج إليها سوق العمالة أحد القوى المحركة الرئيسية للبطالة. ولقد سلّمت بذلك قرارات الاتحاد الأفريقي بشأن العقد الثاني للتعليم من أجل أفريقيا (٢٠٠٦-٢٠١٥) التي اعتبرت جميع مستويات التعليم عناصر بالغة الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥١ - وحدث أيضا في عام ٢٠١٠ تحسن في ما يتصل بتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ومضى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية في المسار الصحيح، بالرغم

من انحرافه بشدة عن المسار في مستويات التعليم الأعلى. وثمة مجال رئيسي من مجالات النجاح في ما يتصل بتمكين المرأة يتمثل في تعزيز مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات وتحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين في ما يتصل بفرص الحصول على التعليم، وأحرزت البلدان تقدما في هذا الصدد. وحققت بعض بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وبلدان جماعة شرق أفريقيا تقدما ملحوظا فيما يتصل بمشاركة المرأة في البرلمان بنسبة ٣٠ في المائة أو أكثر. وللتدليل ببعض الأمثلة على ذلك كانت النسبة في رواندا (٥٦,٣ في المائة)، وموزامبيق (٣٩,٢ في المائة)، وجنوب أفريقيا (٤٤,٥ في المائة)، وأوغندا (٣١,٥ في المائة). وأحرزت رواندا تقدما بدرجة أكبر حيث سجلت مستوى نسبته ٥٦,٣ في المائة (في مجلس النواب) بل إنها تجاوزت معدل البلدان الاسكندنافية وهو ٤٥ في المائة. وتستخدم حكومة موزامبيق نظاما للحصص (بحد أدنى نسبته ٣٠ في المائة على جميع المستويات) لضمان التمثيل النصف للمرأة في الحياة السياسية. بيد أن عدم المساواة بين الجنسين لا يزال ماثرا للقلق بصفة خاصة في ما يتصل بالعمالة والدخل.

٥٢ - وأحرزت بلدان أفريقية كثيرة قدرا من التقدم نحو تحقيق أهداف معينة ذات صلة بالأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. فقد انخفض المعدل الكلي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٨٠ حالة إلى ١٢٩ حالة وفاة من كل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء فيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٨. وخفضت إثيوبيا وإريتريا وليبيريا ومدغشقر جميعها معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٥٠ في المائة أو أكثر. بيد أن أعلى معدلات وفيات الأطفال في العالم لا تزال توجد في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وفي عام ٢٠٠٩، توفي واحد من كل ثمانية أطفال قبل بلوغهم الخامسة من العمر. وتوجد جميع البلدان الـ ٣١ ذات معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة التي تتجاوز ١٠٠ وفاة من كل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠٠٩ في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. ولذلك وبالرغم من انخفاض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى بنسبة ٢٨ في المائة منذ عام ١٩٩٠، لا يزال التحسن الذي طرأ غير كافٍ لتحقيق الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - وفيما يتعلق بصحة الأمهات، لا يزال التقدم متفاوتا أيضا وتبين البيانات الحديثة المتوفرة انخفاضاً عاماً في الوفيات النفاسية في أرجاء العالم. وأحرزت منطقتا وسط وشرق أفريقيا تقدما ملحوظا، حيث بلغت معدلات انخفاض الوفيات النفاسية فيهما نسبة ٢٠ في المائة و ٢٦,٤ في المائة على التوالي فيما بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٨. بيد أن معدلات الوفيات النفاسية في منطقة الجنوب الأفريقي زادت من ١٧١ حالة وفاة من كل ١٠٠٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٣٨١ حالة وفاة من كل ١٠٠٠٠٠ من

المواليد الأحياء في عام ٢٠٠٨. وشهدت منطقة غرب أفريقيا أيضا زيادة بنسبة ٨,١ في المائة عن نفس الفترة. وإجمالا شهدت أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى منذ عام ١٩٨٠، هبوطا بنسبة ٣,٣ في المائة فقط في معدلات الوفيات النفاسية، ولا يقترب هذا التقدم بأيّة حال من التقدم اللازم لتحقيق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. وتوجد في أفريقيا، ثلاثة من البلدان الستة، التي تمثل نسبة ٥٠ في المائة من جميع حالات الوفيات النفاسية على الصعيد العالمي، وهي نيجيريا وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وما لم ينصب تركيز الحكومات بصفة أساسية على صحة الأمهات في برامجها الصحية، ستظل أفريقيا القارة التي تتحمل أثقل أعباء الوفيات النفاسية في العالم كله.

٥٤ - ولا يزال التحسن في مجال مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب كبيرا. وانخفضت حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة تزيد عن ٢٥ في المائة في ٢٢ من البلدان الأفريقية جنوبي الصحراء الكبرى فيما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، كانت نسبة الأشخاص البالغين والأطفال الذين حصلوا على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة ٣٧ في المائة من عدد الأشخاص البالغين والأطفال الذين كانوا مؤهلين للحصول على هذا العلاج، بالمقارنة مع نسبة ٢ في المائة فقط في السنوات السبع السابقة. وانخفضت أيضا الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة ١٨ في المائة في الجنوب الأفريقي في السنة الماضية. وفضلا عن ذلك، حدث تقدم ملحوظ فيما يتصل بالحد من حالات إصابة الأطفال دون سن ١٥ سنة، بفيروس نقص المناعة البشرية وأثره، وكانت الحالات الجديدة لإصابة الأطفال بهذا المرض أقل بنسبة ٣٢ في المائة وكانت وفيات الأطفال المرتبطة بالإيدز أقل بنسبة ٢٦ في المائة. ولكن بالرغم من تحسن فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة وجهود الوقاية، ظل العدد الإجمالي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا مرتفعا حيث وصل إلى ٢٢,٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٩.

٥٥ - وحدث تقدم مطرد في أنحاء أفريقيا بصدد إتاحة فرص الحصول على مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية المحسنة، مما من شأنه أن يؤثر بصورة مباشرة على الحالة الصحية. وفي عام ٢٠٠٨، حدث تحسن ملحوظ في تسعة بلدان أفريقية في تغطية مياه الشرب الآمنة عن المستويات التي كانت سائدة في عام ١٩٩٠. فعلى سبيل المثال، حسّنت موريتانيا تغطية إمدادات المياه من نسبة زهاء ٤٠ في المائة إلى نسبة زهاء ٦٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٨. وبالمثل، حسّنت أوغندا تغطيتها من نسبة ٤٠ في المائة إلى نسبة ٨٠ في المائة خلال الفترة ذاتها. وبالرغم من إحراز هذا التقدم، تفيد الدلائل بأن أوجه التفاوت في ما يتصل بإمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية والنتائج لا تزال قائمة، استنادا إلى الشرائح الخمس من منحى توزيع الدخل والموقع الجغرافي. وزاد

متوسط الحصول على خدمات مياه الشرب الآمنة بمقدار ٣,٧ أمثال في المناطق الحضرية للأسر المعيشية بالمقارنة مع نظيراتها في المناطق الريفية.

٥٦ - وإجمالاً، وبالرغم من أن أفريقيا أحرزت تقدماً هاماً نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية الاجتماعية الرئيسية، لا يزال التقدم الإجمالي متفاوتاً، وتواجه البلدان تحديات كثيرة لمواصلة مسارها على الدرب الصحيح. ومما يدعو إلى القلق أن النمو الاقتصادي المستدام في كثير من البلدان الأفريقية لم يترجم إلى مكاسب هامة في مجال التنمية الاجتماعية. وبالرغم من ذلك من الضروري أن تحقق البلدان الأفريقية نمواً كبيراً ومستداماً لكي يتسنى لها أن تعزز الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتنجز أهداف التنمية الاجتماعية الرئيسية الأخرى.

العوامل التي تؤثر في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى

٥٧ - يتأثر المعدل المتغير للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى بثلاثة عوامل رئيسية. أولاً، لا بد من معالجة سرعة النمو وطابعه، وحسبما تبين آنفاً، تواصل معدلات النمو في معظم البلدان الهبوط إلى ما دون المستويات المطلوبة لكي تحقق أفريقيا الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلاً عن ذلك، لا يزال النمو في أفريقيا يعتمد إلى حد كبير على قطاع السلع الأساسية الرئيسية الذي يتسم بانخفاض مرونة العمالة. وثانياً، وربما يكون هذا هو العامل الأهم في بعض الحالات، يتطلب التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية التزاماً سياسياً قوياً. ويجب أن تمنح الحكومات مسألة التنمية الاجتماعية أولوية عالية في خططها لكي تنجح في تسخير النمو الاقتصادي من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

٥٨ - وبالمثل، من الضروري توفير موارد ملائمة. ويدل على ذلك التقدم المحرز في مجال التعليم بسبب التزام الحكومة بزيادة التسجيل في المدارس الابتدائية. ولقد سجلت البلدان التي خصصت نسبة ٥٠ في المائة على الأقل من ميزانيتها للتعليم الابتدائي أسرع معدل للنمو. ففي موريتانيا على سبيل المثال، زادت معدلات التسجيل في المدارس الابتدائية من نسبة زهاء ٣٨ في المائة عام ١٩٩١ إلى نسبة ٨١ في المائة عام ٢٠٠٧ مما يعزى بصورة جزئية إلى تخصيص زهاء نسبة ٦٠ في المائة من إجمالي النفقات التعليمية للتعليم الابتدائي.

٥٩ - وثالثاً، تعد أفريقيا القارة التي تسود فيها معدلات عالية لعدم المساواة قياساً بمؤشرات كثيرة، حيث لا تفوقها في ذلك سوى أمريكا اللاتينية. وإضافة إلى معدلات عدم المساواة العالية تاريخياً فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، تتصف أفريقيا بأنها القارة التي تسود فيها معدلات أفقية عالية من عدم المساواة، ويتضح ذلك من استبعاد فئات مجتمعية

كثيرة من المشاركة بنشاط في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كثير من البلدان. ومن شأن ارتفاع معدلات عدم المساواة وحقيقة تركيز النمو في قطاعات محصورة أن يقلل أثر النمو الاقتصادي في النتائج الاجتماعية.

٦٠ - والواقع، أن ثمة تحدٍ بالغ الأهمية يتمثل في الحد من عدم المساواة فيما يتصل بإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية ومن ثم نتائج التنمية، بما في ذلك قطاعي الصحة والتعليم. وثمة خطر جسيم يتمثل في التخلف عن الفقراء، لأن معظم الغايات هي معدلات وطنية. وتفسر أوجه عدم المساواة هذه إلى حد كبير بطء التقدم في المنطقة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية، حيث توجد أدلة قوية على أن المجتمعات التي تسود فيها المساواة تتمتع بصحة أوفر.

٦١ - وتعد التكلفة المتكبدة للحصول على الخدمات العامة عنصراً هاماً أيضاً لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وتتجلى هذه الظاهرة في بطء التقدم المحرز نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الخدمات الصحية. فالأهداف الصحية الأكثر تكلفة للمستهلك الفقير هي التي شهدت أقل قدر من التقدم. ويبدو أن تمويل المانحين لأمراض محددة، عن طريق الصناديق الرأسية، يؤثر بصورة إيجابية في معدلات التقدم. وعلى سبيل المثال، يعتمد التمويل الذي يمكن التنبؤ به والملائم من أجل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على توفير العلاج المجاني ويؤثر بصورة إيجابية في التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف. وبالمستطاع رؤية هذه الظاهرة فيما يتعلق بالسل والمalaria.

٦٢ - وللإيجاز، لا يزال الفقر يمثل عاملاً بالغ الأهمية من عوامل التنمية الاجتماعية في القارة. ومن ثم يتعين أن تتصدى أفريقيا للفقر لكي يتسنى لها أن تحقق أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية. وتتمثل إحدى استراتيجيات الخروج من الفقر في العمالة. ونظراً لانخفاض مرونة العمالة فإن نمو أفريقيا الذي حدث مؤخراً كان خالياً إلى حد كبير من إيجاد فرص الوظائف. ولذلك يتعين أن تعزز القارة النمو الذي يقوم على أساس اتساع القاعدة وتقاسم النمو بغية الحد من البطالة وتخفيف حدة الفقر وتعزيز التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الأخرى.

سادسا - نظرة مستقبلية مواتية لعام ٢٠١١، ما لم تحدث صدمات خارجية

٦٣ - من المتوقع أن تظهر الاقتصادات الأفريقية علامات متواصلة تنم عن قوتها واتساع نطاقها في عام ٢٠١١، حيث يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا من نسبة ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى نسبة ٥ في المائة في عام ٢٠١١ (الشكل الرابع). وتدل هذه

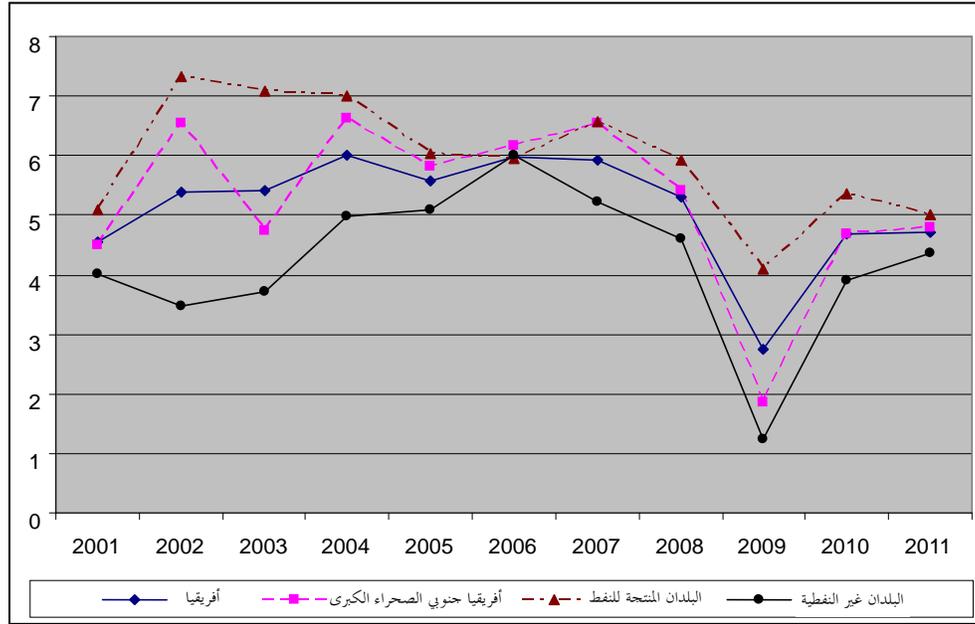
الزيادة على استمرار قوة الأداء الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط، على حد سواء، مما يعزى إلى مزايا عوامل النمو التي نوقشت في الأجزاء السابقة. وتدل التوقعات على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المستوردة للنفط سوف يزداد إلى نسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١١ بعد بلوغه نسبة ٤,٠ في المائة في عام ٢٠١٠، في حين أن من المتوقع أن يصل هذا المعدل في البلدان المصدرة للنفط نسبة ٥,٤ في المائة، أي أنه سوف يظل تقريبا عند معدله في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يسهم استمرار الاستثمارات في البنية التحتية وفي إنتاج المعادن والتعدين من أجل التصدير في دعم النمو الاقتصادي في بعض البلدان المستوردة للنفط.

٦٤ - وبالنظر إلى المناطق دون الإقليمية، من المنتظر أن تظل منطقة غرب أفريقيا إحدى أسرع المناطق نموا في القارة، وأن يزيد ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٤ في المائة في عام ٢٠١١. ويعزى هذا الأداء الاقتصادي القوي إلى حد كبير، إلى النمو اللافت للنظر في نيجيريا وغانا وليبيريا المتوقع أن يصل إلى أكثر من نسبة ٧ في المائة بسبب عوامل شتى. ومن المحتمل أن تشمل عوامل النمو استمرار دينامية القطاع غير النفطي في نيجيريا، والاستغلال التجاري لحقوق النفط في غانا، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين في ليبيريا. بيد أن من المحتمل أن يتأثر النمو في منطقة غرب أفريقيا سلبا بالصراع السياسي في كوت ديفوار الذي اندلع عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٦٥ - ومن المتوقع أن تصبح منطقة شرق أفريقيا منطقة نمو رئيسية هامة أخرى في أفريقيا في عام ٢٠١١ (٦,٤ في المائة). ومن المتوقع أن يتجاوز معدلا النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إثيوبيا وموزامبيق نسبة ٧ في المائة، في حين يتوقع أن يقترب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أوغندا من نسبة ٧ في المائة، وستتبعها مناطق شمال أفريقيا ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي حيث من المتوقع أن تزيد معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بنسبة ٥,٢ في المائة، و ٤,٠ في المائة، و ٣,٨ في المائة، على التوالي.

الشكل الرابع
نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا، ٢٠٠١-٢٠١١

(بالنسبة المئوية)



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

٦٦ - ومع أن معدلات النمو المتوقعة تعد أعلى بصورة ملحوظة من المعدلات التي تحققت خلال السنتين الماضيتين، فإنها تظل أقل بصورة طفيفة من المعدلات التي لوحظت قبل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة. ولا تزال هذه المعدلات أقل أيضا من المستويات المطلوبة التي تحدث أثرا هاما للحد من البطالة وتخفيف حدة الفقر في أرجاء القارة.

٦٧ - ومن المتوقع أن يتم النمو الاقتصادي الحالي في سياق تضخم معتدل. ومن المتوقع أن تقلص الضغوط التضخمية أو أن تظل ثابتة دون تغيير في غالبية البلدان، لأن من المحتمل أن تصبح ضغوط الطلب الخاص معتدلة وأن يقل لجوء عدد من البلدان إلى مرافق السحب على المكشوف في المصرف المركزي لتمويل العجز المالي.

٦٨ - وإجمالا، ستصبح التوقعات الإيجابية لعام ٢٠١١ عرضة لعدد كبير من مخاطر الهبوط المحتملة وانعدام اليقين. ويتعلق أحد هذه المخاطر بسرعة النمو وأمدته في اقتصادات شركاء أفريقيا الاقتصاديين، ولا سيما الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، الذي من شأنه أن يؤثر في الطلب

على صادرات أفريقيا وأسعارها، ويؤدي ذلك في الوقت نفسه، إلى عودة البلدان الأفريقية مرة أخرى إلى تعميق تخصصها في القطاع الأولي. ومن شأن قوة الانتعاش في أوروبا والولايات المتحدة أن تؤثر أيضا في سرعة نمو الصادرات الأفريقية وإيرادات السياحة والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية، وتؤثر من ثم على احتمالات النمو في الأجل القصير.

٦٩ - ونظرا لأنه من المزمع أن تجري ١٧ عملية انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام ٢٠١١، فهناك تخوف آخر من احتمال اندلاع قلاقل سياسية وما يترتب عليها من آثار تدميرية على النشاط الاقتصادي. ومن المحتمل أن تسفر القلاقل و/أو التغييرات السياسية في بعض البلدان مثل تونس ومصر، أيضا عن آثار ضارة ملحوظة على النمو في شمال أفريقيا في عام ٢٠١١.

٧٠ - ويمكن أن تؤدي الأحوال المناخية غير المواتية أيضا إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وزيادة أسعار الأغذية وتباطؤ النشاط في قطاعات أخرى، ومن ثم تعوق النمو الاقتصادي. وتعد أسعار الأغذية ومعدلات البطالة الآخذة في الارتفاع من العوامل التي تهدد الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي والسياسي في أفريقيا بأسرها.

٧١ - ومن المحتمل أن تتأثر إمكانيات نمو أفريقيا في الأجل المتوسط بمواقف السياسة المالية. وبصفة خاصة، سوف تسفر زيادة القيود المالية السابقة لأوانها والشديدة عن تعويق الطلب المحلي والإضرار بفرص توطيد الانتعاش الناشئ. ويتعين إعادة تصميم السياسة المالية بغية تعزيز العمالة والمساعدة في التحول نحو تعزيز البنية التحتية وإيجاد الوظائف فضلا عن تعزيز التحول الهيكلي من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

٧٢ - وأخيرا، يتعلق أحد المخاطر الأخرى بتوفر التمويل ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالرغم من انتعاش تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا، إلى حد ما في عام ٢٠١٠، إلا أن من شأن الانتعاش الهش في البلدان المتقدمة النمو واحتمال حدوث حالة من الكساد المزدوج قد يؤدي إلى قدر كبير من الغموض بشأن حجم تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية في المستقبل.

سابعاً - الاستنتاجات

٧٣ - شهدت الأنشطة الاقتصادية في الاقتصادات الأفريقية انتعاشا قويا في عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يستمر زخم هذا النمو، بفضل الاتجاه التصاعدي لنمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١. وتعزى النهضة الاقتصادية الجارية حاليا بصورة جزئية إلى استمرار المواقف المالية والنقدية الداعمة. ولقد ساعد الإنفاق العام القوي بصورة نسبية في النمو الاقتصادي

ولكنه أدى إلى زيادة العجز المالي. وأدى أيضا إلى إضعاف الموقف الخارجي، ولكن بدرجة طفيفة فقط.

٧٤ - واتسم الإنفاق العام بالقوة وحدث عجز مالي وعجز في الحساب الجاري في الوقت الذي شعرت فيه الحكومات الأفريقية بحاجة ماسة إلى تخفيف حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الأزمة العالمية. ولقد أبرزت الأزمة بوضوح الحاجة إلى وضع المزيد من السياسات الفعالة من أجل تحقيق التحول الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر في القارة. وإضافة إلى السياسات المالية والنقدية المتوسطة الأجل لمكافحة التقلبات الاقتصادية، لا بد من أن تشمل تلك السياسات حوافز من أجل الاستثمار في قطاعات غير قطاعات السلع الأساسية والتي من شأنها أن تعزز التحول الاقتصادي وأن توجد الوظائف بصورة دينامية.

٧٥ - إن الحاجة إلى وضع هذه السياسات تفسر بصورة جزئية عودة الاهتمام في السنوات الأخيرة بتخطيط التنمية وبدور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. ويتعين أن تؤدي الدولة دورا أكبر في التنمية الاستراتيجية، لا ينطوي فحسب على بناء وتعزيز القدرات المنتجة من خلال إزالة العوامل المعوقة للنمو، بما في ذلك إزالة العقبات في البنية التحتية والتصدي لمعوقات التحول الاقتصادي، بل أيضا تقديم خدمات عامة بصورة فعالة بغية ضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية.

٧٦ - وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى، يجب أن تتبع البلدان الأفريقية السبل الكفيلة بترجمة النمو الاقتصادي إلى إجراءات تؤدي إلى إيجاد قدر ملموس من فرص العمل وتحقيق التنمية الاجتماعية. وبالمستطاع تحقيق ذلك بتنفيذ إجراءات شتى واسعة النطاق. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات الجهود الرامية إلى إدماج أهداف التنمية الاجتماعية في استراتيجيات وطنية للنمو والتنمية مع توفير مخصصات كافية في الميزانية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز قطاع خاص نشط، بمشاركة من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية في الجهود المبذولة من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وتحسين القدرة الوطنية على رصد الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية الاجتماعية الأخرى، وإعداد تقارير عنها، بما في ذلك تعزيز الأنظمة الوطنية للإحصاءات. ويجب أن ينصبّ تركيز البلدان الأفريقية على مؤشرات التنمية الاجتماعية التي تظهر بصفة خاصة مواطن تخلفها. وينبغي أن يكون أول بند في هذه القائمة هو بند القضاء على الفقر المدقع.